وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 18 مايو 2023

أخبار الطاقة

انخفاض طفيف للنفط مع مخاوف «الطلب الحذر»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط أمس الأربعاء بعد ارتفاع مفاجئ في مخزونات الخام الأميركية، أجج مخاوف بشأن الطلب حيث تنافست المخاوف الاقتصادية مع توقعات معروض أكثر صرامة في وقت لاحق من العام.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2 سنت أو 0.7٪ إلى 74.42 دولار للبرميل. ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 5 سنتات إلى 70.81 دولار.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية يوم الثلاثاء أن يتجاوز الطلب العرض بمقدار مليوني برميل يوميًا في النصف الثاني من العام، حيث تشكل الصين 60٪ من نمو الطلب على النفط في عام 20 وارتفعت مخزونات الخام الأمريكية بنحو 3.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 12 مايو، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي. وكان سبعة محللين استطلعت رويترز آراءهم توقعوا تراجعا بمقدار 900 ألف برميل.

ومن المقرر صدور بيانات الحكومة الأميركية عن مخزونات الخام والمنتجات في الساعة 1430 بتوقيت جرينتش. وزاد مخزون النفط الخام من المخاوف بشأن النمو في الولايات المتحدة بعد أن أظهرت البيانات ارتفاع مبيعات التجزئة بنسبة 0.4٪ في أبريل، وهو ما يقل عن التقديرات التي كانت تشير إلى زيادة بنسبة 0.8٪، بينما يواصل المحادثات حول رفع سقف الديون الأمريكية بثقلها على السوق، وقدرت وزارة الخزانة الأميركية أن الولايات المتحدة سوف تتعثر في التخلف عن السداد في وقت مبكر في 1 يونيو إذا لم يرفع الكونجرس السقف.

وفي الصين، كان الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة لشهر أبريل أقل من التوقعات، مما يشير إلى أن الاقتصاد فقد الزخم في بداية الربع الثاني، وقالت فاندانا هاري، مؤسسة اينستؤق فاندا: «كانت الأسواق

في وضع الانتظار والمراقبة بشأن نتائج المفاوضات الحاسمة لرفع سقف ديون الحكومة الأيمركية».

و»أكدت مجموعة من بيانات الاقتصاد الكلي الصيني لشهر أبريل والتي صدرت يوم الثلاثاء رواية الانتعاش البطيء وغير المنتظم في البلاد ولا تزال تلقي بثقلها على معنويات سوق النفط.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في منصة «أوندا» لتداول النفط عبر الإنترنت، ارتفعت مخزونات الخام الأميركية بنحو 3.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 12 مايو، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي، ومن المقرر صدور بيانات الحكومة الأميركية عن مخزونات الخام والمنتجات في الساعة 1430 بتوقيت جرينتش.

وزاد مخزون النفط الخام من المخاوف بشأن النمو في الولايات المتحدة بعد أن أظهرت البيانات ارتفاع مبيعات التجزئة بنسبة ٠.4٪ في أبريل، وهو ما يقل عن التقديرات التي كانت تشير إلى زيادة بنسبة ٠.8٪.

فيما تواصل المحادثات حول رفع سقف الديون الأمريكية بثقلها على السوق. وقدرت وزارة الخزانة الأمريكية أن الولايات المتحدة سوف تتعثر في التخلف عن السداد في وقت مبكر في 1 يونيو إذا لم يرفع الكونجرس سقف الديون. وفي الصين، كان الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة لشهر أبريل أقل من التوقعات، مما يشير إلى أن الاقتصاد فقد الزخم في بداية الربع الثاني.

وقالت تينا تينج، المحللة في أسواق سي ام سي ماركيت: «توترت المعنويات وسط تعثر محادثات سقف الديون الأميركية وأرباح تجار التجزئة المخيبة للآمال بين عشية وضحاها، بينما عادت مخاوف الركود مرة أخرى إلى الأسواق العالمية».

وتتابع الأسواق عن كثب أي خطوات جديدة بشأن توسيع العقوبات على روسيا من قبل قادة مجموعة السبع عندما يجتمعون في اليابان يومي 19 و21 مايو. وقال مسؤولون على دراية مباشرة بالمناقشات إن مجموعة السبع تتطلع لاستهداف التهرب من العقوبات التي تشمل دولًا ثالثة، بهدف الحد من إنتاج روسيا المستقبلي للطاقة وكبح التجارة التي تدعم الجيش الروسي.

وقالت تينج ان تدفقات النفط الخام المنقولة بحراً في روسيا تصعد إلى مستوى مرتفع جديد حيث تستمر تدفقات النفط الخام الروسي إلى الأسواق الدولية في الارتفاع، حتى مع إصرار البلاد على أنها تخفض الإنتاج، وارتفع متوسط الشحنات المنقولة بحرا لمدة أربعة أسابيع، والتي خففت من بعض التقلبات في الأرقام الأسبوعية، مرة أخرى في الفترة حتى 12 مايو، كما حدث في أربعة أسابيع من الأسابيع الخمسة الماضية.

وارتفعت التدفقات الآن بنسبة 10٪ منذ الأسبوع الأول من أبريل وبلغت مستوى مرتفعًا جديدًا مع ذهاب جميع الخام الروسي تقريبًا إلى الصين والهند، وصلت الكميات إلى آسيا أيضًا ذروة جديدة، وقالت وزارة الطاقة الروسية إن تخفيضات إنتاج النفط في البلاد -ردا على العقوبات الغربية- وصلت تقريبا إلى المستوى المستهدف في أبريل، بعد أن قالت في السابق إنها تجاوزت الهدف في مارس، وأشار النائب الأول لوزير الطاقة بافيل سوروكين إلى انخفاض تدفقات خطوط الأنابيب إلى أوروبا وتقليص عمليات تشغيل المصافي.

لكن البيانات الروسية تظهر أن تدفقات خطوط الأنابيب انخفضت بشكل حاد قبل أن تدخل التخفيضات حيز التنفيذ ولم تتغير تقريبًا بين فبراير ومارس، وانخفضت عمليات تشغيل المصافي بنسبة 1.4٪ بين مارس وأبريل، وانخفضت أكثر في الأيام العشرة الأولى من مايو، حيث خضعت بعض المحطات للصيانة الموسمية العادية، انخفضت معدلات المعالجة بمقدار 300 ألف برميل يوميًا منذ مارس، لكنها ظلت 430 ألف برميل يوميًا أعلى من المستويات التي شوهدت في أبريل ومايو من العام الماضي. ويتم نقل الشحنات الروسية مرة أخرى من السفن الأصغر المستخدمة في موانئها إلى أكبر ناقلات النفط الخام في المحيط الأطلسي لرحلات المتابعة إلى آسيا، خلال أشهر الشتاء، تم تنفيذ مفاتيح الشحن هذه في مياه البحر الأبيض المتوسط المحمية نسبيًا، قبالة الساحل الشمالي للمغرب بالقرب من منطقة سبتة الإسبانية. ولكن في الآونة الأخيرة، انتقلت عمليات النقل إلى المياه بين جزر الكناري وجزر الأزور.

وتتجه ناقلتان تم تحميلهما في بحر البلطيق في الأسابيع الأخيرة نحو جزر الأزور، حيث من المتوقع أن تنقل حمولتها إلى ناقلة نفط صغيرة لنقلها إلى الصين. وسيتبعون ما لا يقل عن أربعة مفاتيح شحن أخرى في المنطقة في الشهر الماضي، ويثير أسطول الناقلات المتقادم الذي استخدم للحفاظ على تدفق الخام الروسي منذ غزت قواتها أوكرانيا في فبراير 2022، وكثير منها ذات ملكية غير مؤكدة وتأمين غير

واضح، مخاوف حول السلامة البحرية، ويثير ظهور شركات تجارية جديدة سرية أيضًا تساؤلات حول من الذي يستفيد في النهاية من الاختلاف الكبير بين أسعار تصدير النفط الخام الروسي وتلك التي يدفعها المستوردون.

وارتفع الحجم المجمع للخام الخام على السفن المتجهة إلى الصين والهند بالإضافة إلى التدفقات الأصغر إلى تركيا والكميات على السفن التي لم تظهر بعد وجهة نهائية لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 3.61 مليون برميل يوميًا في آخر أربعة أسابيع. ومع اتضاح الوجهات النهائية لتحميل البضائع في أواخر يناير، وارتفعت التدفقات إلى الصين إلى أعلى مستوياتها بعد الغزو، وظلت قريبة من تلك المستويات في فبراير والأسابيع الأولى من مارس.

وتشير الأنماط التاريخية إلى أن معظم السفن التي تم تحديدها حاليًا كوجهات «آسيا غير معروفة» والمتجهة إلى قناة السويس ستنتهي في الهند، بينما تلك التي يتم تحميلها على ناقلات خام كبيرة جدًا قبالة الساحل الشمالي للمغرب أو مؤخرًا في المحيط الأطلسي المحيط، سوف يتوجه إلى الصين.

وعلى أساس متوسط أربعة أسابيع، ارتفع إجمالي الصادرات المنقولة بحراً في الفترة حتى 12 مايو بمقدار 80 ألف برميل يوميًا إلى 3.72 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ بداية عام 2022، وارتفعت التدفقات الأسبوعية الأكثر تقلبًا بنحو 120 ألف برميل يوميًا عن الأسبوع السابق، لتصل إلى 3.76 مليون برميل يوميًا.

وتتأثر البيانات الأسبوعية بجدولة الناقلات وتأخر التحميل بسبب سوء الأحوال الجوية، ويمكن أن تؤدي صيانة الموانئ أيضًا إلى تعطيل الصادرات لعدة أيام في كل مرة. وجميع الأرقام لا تشمل الشحنات التي تم تحديدها على أنها درجة كيبكوفي كازاخستان.

ويتم مزج البراميل الكازاخستانية مع خام من أصل روسي لإنشاء درجة تصدير موحدة. ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا، أعادت كازاخستان تسمية بضائعها لتمييزها عن تلك التي تشحنها الشركات الروسية. وخام الترانزيت معفى على وجه التحديد من عقوبات الاتحاد الأوروبي.

شكوك قائمة بإمكانية إنتاج النفط الصخري وصيانة الحقول

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت سلة أوبك المرجعية بمقدار 5.68 دولارات، أو ٪7.2، شهريًا إلى 84.13 دولارًا للبرميل، في أبريل، وارتفع عقد نفط خام برنت في بورصة لندن للشهر الأمامي بمقدار 4.16 دولارات، أو ٪5.3، على أساس شهري إلى 83.37 دولارًا للبرميل، وزاد عقد الشهر الآجل لنفط خام غرب تكساس الوسيط، الأمريكي في بورصة نيويورك، بمقدار 6.07 دولارات، أو ٪8.3، شهريًا إلى 79.44 دولارًا للبرميل، بحسب تقرير منظمة أوبك الشهري عن سوق النفط الصادر في مايو.

وارتفع عقد الشهر الآجل لبورصة دبي للطاقة في عمان بمقدار 5.13 دولارات أو ٪6.5 على أساس شهري ليستقر عند 83.47 دولارا للبرميل. وتقلص فروق الخامين برنت والأمريكي للشهر الأول بمقدار 1.91 دولار شهريًا إلى 3.93 دولارات للبرميل. وتعززت منحنيات العقود الآجلة لكل من برنت والأمريكي وعمان خلال الشهر. ورفعت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون مراكز صعودية في برنت ونايمكس في أبريل.

اقتصاد العالم

وقدرت أوبك النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٪3.3 لعام 2022 والمتوقع أن يصل إلى ٪2.6 لعام 2023، وكلاهما لم يتغير عن تقييم الشهر السابق. ويستمر الاقتصاد العالمي في تجاوز التحديات بما في ذلك التضخم المرتفع، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، ومستويات الديون المرتفعة في العديد من المناطق.

بينما تظل توقعات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة لعام 2023 دون تغيير عند ٪1.2، بعد نمو بنسبة ٪2.1 لعام 2022. وتظل توقعات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو لعام 2023 عند ٪0.8، بعد

مـو بنسـبة ٪3.5 لعـام 2022. ولا تـزال توقعات النمـو الاقتصادي لليابان لعام 2022 ثابتـة عند ٪1.0 لكل من 2022 و2023. وتظل أيضاً توقعات النمو الاقتصادي الصيني عند ٪5.2 لعام 2023، مقارنة بـ٪3 لعام 2022. فيمـا لـم تتغيـر تقديرات النمو الاقتصادي في الهند لعام 2022 عنـد ٪6.7، ولا تزال توقعات 2023 عند ٪5.6. كذلك، لم تتغير تقديرات النمو الاقتصادي في البرازيل لعامي 2022 و2023 عند ٪2.9 و٪1.0 علـى التوالـي. كمـا أن نمو روسـيا لم يتغير على مـدار العامين، مع انكماش مقدر بنسـبة ٪2.1 لعام 2022 وانكماش متوقع بنسـبة ٪0.5 لعام 2023.

الطلب العالمي على النفط

وأبقت أوبك تقديرات الطلب العالمي على النفط لعام 2022 دون تغيير عن تقييم الشهر الماضي، مع نمو قدره 2.5 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي. وفي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم تعديل الطلـب علـى النفـط بشـكل تنازلي طفيف في الربـع الرابع من عام 22، وسـط بيانات تظهـر انخفاضًا في الطلـب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأمريكتين.

وقد تم تعويض ذلك بالكامل من خلال تعديل طفيف بالزيادة في التقدير للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بالنسبة لعام 2023، تظل توقعات نمو الطلب العالمي على النفط دون تغيير على نطاق واسع عند 2.3 مليون برميل في اليوم، مع توقع نمو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.1 مليـون برميـل فـي اليـوم، ومـن المتوقع أن تنمو الـدول غير الأعضـاء في منظمة التعـاون الاقتصادي والتنميـة بنحـو 2.3 مليـون برميل في اليوم. أما داخل المناطق، تم تعويض التعديلات الهبوطية الطفيفة في الربع الأول من عام 23 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال التنقيحات التصاعدية للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفـي إمـدادات النفـط العالميـة، تشـير التقديرات إلـى أن إمدادات السـوائل من خارج أوبك قـد نمت بمقدار 1.9 مليون برميل في اليوم في عام 2022، دون تغيير على نطاق واسع عن تقييم الشهر السابق. وكانت المحركات الرئيسـة لنمو إمدادات السـوائل لعام 2022 هي الولايات المتحدة وروسـيا وكندا وغيانا والصين والبرازيـل، في حين لوحظ أكبر انخفـاض في النرويج وتايلاند.

وبالنسبة لعام 2023، ظلت توقعات نمو إنتاج السوائل من خارج أوبك دون تغيير عن تقييم الشهر الماضي، عند 1.4 مليون برميل في اليوم، على أساس سنوي. ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج وكندا وكازاخستان وغويانا هي المحركات الرئيسة لنمو المعروض من السوائل، بينما من المتوقع أن تنخفض بشكل أساسي في روسيا.

ولا تزال الشكوك قائمة، تتعلق بشكل أساسي بإمكانية إنتاج النفط الصخري الأمريكي وصيانة الحقول غير المخطط لها في عام 2023. وتشير التقديرات إلى أن سوائل أوبك من الغاز الطبيعي والسوائل غير التقليدية قد نمت بمقدار 0.1 مليون برميل يوميًا في عام 2022، إلى متوسط 5.39 ملايين برميل في اليوم، ومن المتوقع بمعدل 50 تيرا بايت في اليوم إلى متوسط 5.44 ملايين برميل في اليوم في عام 2023. وانخفض إنتاج أوبك وعدد دولها 13، من النفط الخام في أبريل بمقدار 191 تيرا بايت في اليوم إلى متوسط 28.60 مليون برميل في اليوم، وفقًا للمصادر الثانوية المتاحة.

أسواق المنتجات وعمليات التكرير

وانخفضت هوامش مصافي التكرير إلى أدنى مستوى لها في أبريل، بعد مكاسب طفيفة في الشهر السابق. وارتفع إنتاج المنتجات في حوض الأطلسي مع تعافي مصافي التكرير واقتراب موسم الصيانة القصوى من نهايته. علاوة على ذلك، فإن ضعف فرص تصدير الديزل في الولايات المتحدة، وسط توقعات بوصول نواتج التقطير المتوسطة الوافرة إلى أوروبا، أثر على أسواق المنتجات. وفي آسيا، ساهم تراجع صادرات المنتجات في الضعف عبر البرميل باستثناء الوقود المتبقي، الذي استفاد من المتطلبات المحلية الراسخة وانخفاض الواردات. وانتعشت معدلات معالجة المصافي العالمية في أبريل، حيث ارتفعت 918 تيرا بايت في اليوم، وفقًا للتقديرات الأولية.

سوق الناقلات

شهدت أسعار الشحن للناقلات غير النظيفة تصحيحًا في أبريل عبر جميع الطرق المبلغ عنها. وشهد سوق ناقلات أفراماكس أشد تراجع، حيث انخفض بنسبة تصل إلى 66 ٪ على طريق الساحل الشرقي من البحر

الكاريبي إلى الولايات المتحدة. وجاءت أسعار الشحن الفوري لسويز ماكس في المرتبة التالية، مع انخفاض الأسعار على طريق خليج الولايات المتحدة من ساحل الخليج إلى أوروبا بنسبة ٣٦٪. كما تراجعت أسعار ناقلات النفط العملاقة، حيث انخفضت بنسبة ٢٤٪ على طريق الشرق الأوسط إلى الشرق و٢٣٪ على طريق غرب إفريقيا إلى الشرق. وأظهرت أسعار الشحن الفوري النظيف أداءً متنوعًا، حيث تفوق سوق غرب السويس الأضعف على الأداء القوي في شرق السويس.

تجارة المنتجات الخام والمكررة

تظهر البيانات الأولية زيادة واردات الولايات المتحدة من الخام إلى 6.3 ملايين برميل في اليوم في أبريل وسط الاستعدادات لموسم القيادة الصيفي. وتراجعت صادرات الخام الأمريكية من أعلى مستوى قياسي لها إلى 4.2 ملايين برميل في اليوم في المتوسط. وفي مارس، قفزت واردات الصين من الخام إلى مستوى قياسي جديد بلغ 12.4 مليون برميل في اليوم في أعقاب موجة من الشراء من قبل مصافي التكرير الصينية، بما في ذلك من مصادر طويلة المدى.

وانخفضت صادرات المنتجات الصينية في مارس من مستويات عالية إلى متوسط 1.3 مليون برميل في اليوم، مع انخفاض في نواتج التقطير الخفيفة والمتوسطة. وانخفضت واردات الهند من النفط الخام من أعلى مستوى لها في 10 أشهر، حيث بلغ متوسطها أقل بقليل من 4.9 ملايين برميل في اليوم في مارس. وتعززت صادرات المنتجات الهندية بشكل أكبر، حيث بلغ متوسطها 1.5 مليون برميل في اليوم. وانخفضت واردات اليابان من الخام بنسبة ٨٪ في مارس، بمتوسط 2.5 مليون برميل في اليوم.

وجاءت صادرات المنتجات اليابانية، بما في ذلك غاز البترول المسال، من الأداء القوي في الشهر السابق إلى 567 تيرا بايت في اليوم في المتوسط في مارس. وتظهر التقديرات الأولية لشهر أبريل أن واردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط الخام انخفضت بشكل موسمي، بينما انتعشت واردات المنتجات من المستويات المنخفضة في فبراير ومارس، بقيادة الديزل.

تحركات المخزون التجارية

وتُظهر البيانات الأولية لشهر مارس 2023 أن إجمالي مخزونات النفط التجارية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض بمقدار 31.7 مليون شهريًا، عند 2,808 مليون برميل، وكانت أعلى بمقدار 195 مليون برميل عن نفس الوقت قبل عام، لكنها أقل بمقدار 34 مليون برميل من متوسط آخر خمس سنوات و105 مليون برميل أقل من متوسط 2015–2019.

من ناحية المكونات، انخفض مخزون النفط الخام والمنتجات على أساس شهري 4.9 مليون و26.8 مليون على التوالي. وعند 1,402 مليون برميل، كانت مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط الخام أعلى بـ119 مليون من نفس الفترة من العام الماضي وأعلى بمقدار 2 مليون من متوسط آخر خمس سنوات. ومع ذلك، عند هذا المستوى، كانت أقل بـ60 مليون برميل من متوسط 2015-2019.

وبلغ مخزون منتجات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1,406 مليون برميل، وهو ما يمثل فائضًا قدره 76 مليون برميل عن نفس الفترة من العام الماضي. ومع ذلك، كان هذا أقل بمقدار 36 مليون برميل من متوسط آخر خمس سنوات و45 مليون برميل أقل من متوسط 2015-2019. فيما يتعلق بأيام التغطية الآجلة، تراجعت المخزونات التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شهريًا بمقدار 0.6 يوم في مارس لتقف عند 61.7 يومًا. وكان هذا 4.1 يوم فوق مستوى مارس 2022، ولكنه أقل 3.2 يومًا من متوسط آخر خمس سنوات وأقل بمقدار 0.8 يوم من متوسط 2015-2019.

ميزان العرض والطلب

ظل الطلب على خام أوبك في عام 2022 دون تغيير عن تقييم الشهر الماضي عند 28.4 مليون برميل في اليوم. وهذا أعلى بحوالي 0.5 مليون برميل في اليوم مقارنة بعام 2021. كما ظل الطلب على خام أوبك في عام 2023 دون تغيير عن التقييم السابق ليقف عند 29.3 مليون برميل في اليوم. هذا أعلى بحوالي 0.8 مليون برميل في اليوم مما كان عليه في عام 2022.

ارتفاع مفاجئ في المخزونات الأمريكية يزيد الضغوط الهبوطية في سوق النفط

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أدت زيادة مفاجئة في مستوى المخزونات النفطية الأمريكية إلى زيادة الضغوط الهبوطية على أسعار النفط الخام مع عدم استبعاد فرص الارتفاع مجددا في ضوء البيانات الاقتصادية الجديدة في الاقتصادات الكبرى كما جاء الطلب الصيني أضعف من المتوقع، بينما تلقت الأسعار بعض الدعم من بيانات المستهلكين الأمريكية القوية والتوقعات الصاعدة من وكالة الطاقة الدولية.

واتجه التجار إلى الابتعاد عن الأصول الخطرة وسط مخاوف متزايدة من أن الولايات المتحدة قد تتخلف عن سداد ديونها، إضافة إلى الرياح المعاكسة الممثلة في ضعف نمو الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين، التي تسير بوتيرة أبطأ من التعافي، ما يشير إلى أن الاقتصاد الصيني قد يفقد الزخم السابق، وعلى الرغم من ذلك تستمر مصافي التكرير في البلاد في معالجة مستويات تقترب من مستويات قياسية من النفط الخام.

ويقول لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن الصين كانت في فترات سابقة بمنزلة مركز لتوقعات كبيرة لنمو الطلب، لكن الواقع حاليا يؤكد أن هذه التوقعات كانت مفرطة في التفاؤل غير المبرر خاصة أن الدوافع لإقراض كل من الشركات والمستهلكين في الصين آخذ في التناقص.

وذكروا أن صورة الطلب العالمي ليست قاتمة على الرغم من البيانات غير المتوقعة عن نمو المخزونات النفطية الأمريكية، لافتين إلى وجود نقاط مضيئة ممثلة في توقعات وكالة الطاقة الدولية للطلب العالمي، التي ترجح نموا بمقدار 200 ألف برميل كما توقعت أن تتحول السوق إلى عجز في العرض في الأشهر المقبلة.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة: إن وضع الاقتصاد العالمي مقلق وعدم اليقين مسيطر على أسواق الطاقة خاصة بعدما انخفضت أسعار النفط بنسبة 12 في المائة منذ بداية هذا العام، حيث خيب انتعاش الصين آمال بعض المضاربين على الارتفاع، كما أن احتمال حدوث ركود في الولايات المتحدة يلقي بثقله على توقعات الطلب العالمي.

وذكر أنه رغم بعض المقومات السلبية للسوق هناك مستجدات إيجابية وداعمة لنمو أسعار النفط الخام، وفي مقدمتها اتجاه الإدارة الأمريكية إلى التوسع في شراء النفط الخام لملء الاحتياطي الاستراتيجي مجددا، موضحا أن الإدارة الأمريكية طلبت عطاءات لما يصل إلى ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام لإعادة بناء احتياطي البترول الاستراتيجي لديها مع خطط التسليم في آب (أغسطس) المقبل، وذلك بعد فترة من السحب السريع والكبير من الاحتياطي الاستراتيجي، حيث أفرجت عن أكثر من 200 مليون برميل العام الماضي لأسباب من بينها كبح الأسعار المرتفعة للطاقة.

ويتفق سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف مع أن آفاق الطلب جيدة رغم التعثر المتكرر في الفترة الراهنة، مشيرا إلى توقعات وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي قد يصل إلى مستوى قياسي يبلغ 102 مليون برميل يوميا هذا العام حيث يبلغ مستوى الاستهلاك في الصين أعلى مستوى له على الإطلاق.

وأوضح أن إعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي يأتي بعد فترة من إجراءات السحب الواسعة لمعالجة اضطراب الإمداد العالمي الكبير الناجم عن الحرب الروسية على أوكرانيا، بعد فترة من العمل على زيادة الإنتاج المحلي وفي إطار سياسة تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة من خلال تشجيع زيادة العرض على المدى القريب.

أما جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا فيرى أن العامين الماضيين شهدا كثيرا من التقلبات الواسعة في سوق النفط الخام، وفي العام الماضي مع وصول أسعار النفط والغاز إلى أعلى مستوياتها في أعوام عدة، حيث فضل المنتجون التحوط بشكل طفيف أو عدم التحوط على الإطلاق، لافتا إلى أنه مع انخفاض أسعار النفط إلى مستوى 70 دولارا للبرميل في الفترة الحالية لا يزال المنتجون يظهرون قليلا من الرغبة في زيادة نشاط التحوط.

وأوضح أنه -بحسب تقارير دولية متخصصة- فإن التحوط هو استراتيجية تداول شائعة يستخدمها بشكل متكرر منتجو النفط والغاز وشركات الطيران والمستهلكون الآخرون لسلع الطاقة لحماية أنفسهم من تقلبات السوق خلال فترات انخفاض أسعار النفط الخام، مع انخفاض أسعار النفط والغاز بشكل كبير منذ أن بلغت ذروتها في منتصف العام الماضي، ما ترك المنتجين مع الحد الأدنى من التحوط معرضين لأسواق الطاقة شديدة التقلب.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام: إن تقلبات أسعار النفط مستمرة، حيث شهدت سلسلة خسائر استمرت أربعة أسابيع ثم اتجهت بعد ذلك إلى الارتفاع بسبب توقف الإنتاج في كندا ثم عادت إلى الانخفاض مع نمو المخزونات النفطية الأمريكية بشكل مفاجئ، لافتا إلى استمرار حالة الحذر لدى التجار بشأن اتخاذ موقف صعودي في النفط والمنتجات.

وذكرت أن آمال السوق معقودة على ارتفاع الطلب الصيني، ما يدعم بيانات الطلب العالمي ولا سيما مع التقارير الدولية التي تتوقع أن ضيق العرض على وشك الظهور خلال موسم ذروة الطلب الصيفي، بينما يقاوم الاتجاه الصعودي للأسعار توقعات تنامي الركود الاقتصادي الذي يلوح في الأفق في الولايات المتحدة حتى لو لم تسؤ الأمور إلى حالة الركود الكامل يظل التضخم مشكلة كبيرة لها تأثير سلبي محتمل على الأسعار.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط لليوم الثاني أمس، بعد ارتفاع مفاجئ في مخزونات الخام الأمريكية، ما أثار مخاوف بشأن الطلب في أعقاب بيانات اقتصادية أضعف من المتوقع من الولايات المتحدة والصين، أكبر مستهلكين للنفط في العالم.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 0.07 في المائة، إلى 74.86 دولار للبرميل. كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.1 في المائة، إلى 70.79 دولار، في الساعة 05:17 بتوقيت جرينتش.

وارتفعت مخزونات الخام الأمريكية بنحو 3.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 12 أيار (مايو)، وفقا لمصادر السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي. وكان سبعة محللين استطلعت «رويترز» آراءهم

توقعوا تراجعا قدره 900 ألف برميل.

وزاد ذلك من مخاوف النمو في الولايات المتحدة، التي أثارتها بيانات أظهرت ارتفاع مبيعات التجزئة 0.4 في المائة في نيسان (أبريل)، وهو ما يقل عن التقديرات بزيادتها ٪0.8 في المائة. وقال إدوارد مويا كبير محللي السوق في أواندا، في مذكرة: «التوقعات الاقتصادية العالمية فيها كثير من علامات الاستفهام، وهذا لا يمنح تجار الطاقة ثقة كبيرة في شراء النفط الخام. لا يزال كثير من النفط متاحا في الوقت الحالي».

كما تواصل المحادثات بخصوص رفع سقف الديون الأمريكية التأثير على السوق. وقدرت وزارة الخزانة الأمريكية أن الولايات المتحدة ستتخلف عن السداد في وقت مبكر قد يكون أول حزيران (يونيو) إذا لم يرفع الكونجرس سقف الديون. وفي الصين، نما الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة لنيسان (أبريل) دون التوقعات، ما يشير إلى أن الاقتصاد فقد قوته الدافعة في بداية الربع الثاني.

في غضون ذلك، تتابع الأسواق عن كثب أي خطوات تتعلق بتوسيع نطاق العقوبات على روسيا قد يتخذها قادة مجموعة السبع عندما يجتمعون في اليابان يومي 19 و21 أيار (مايو).

وقال مسؤولون على دراية مباشرة بالمناقشات: إن مجموعة السبع تتطلع لاستهداف التهرب من العقوبات التي تشمل دولا ثالثة، بهدف الحد من إنتاج روسيا المستقبلي من الطاقة وكبح التجارة التي تدعم جيشها.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 75.22 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 74.45 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 76.32 دولار للبرميل.

بتروبراس البرازيلية تنهي سياسة ربط أسعار منتجاتها بالسوق الدولية

الاقتصادية

أنهت شركة النفط البرازيلية الحكومية بتروبراس سياستها المتمثلة في ربط أسعار منتجاتها في السوق الدولية في تعديل وعد به الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا وأدى إلى توتر في أوساط المستثمرين.

وفي بيان، قالت بتروبراس التي تحدد أسعارها بشكل أساسي المبلغ الذي يدفعه البرازيليون لشراء الوقود إنها ستواصل تحديد هذه الأسعار استنادا إلى «الأسواق المرجعية».

ووفقا لـ«الفرنسية»، أوضحت أن الإعلان «يضع حدا لإخضاع الأسعار بشكل إلزامي لسعر الاستيراد المعادل» بالدولار الأمريكي.

وتعهد السياسي اليساري الذي تولى الرئاسة للمرة الثالثة في كانون الثاني (يناير)، خلال حملته الانتخابية باتباع سياسة تسعير برازيلية للشركة، معتبرا أن السياسة السابقة تهدف إلى «إرضاء المستثمرين على حساب الشعب البرازيلي».

وقاوم المستثمرون في بتروبراس التغييرات في السياسة ما ساعد أكبر شركة في البرازيل على تحقيق أرباح قياسية بلغت 36 مليار دولار العام الماضي بفضل الارتفاع العالمي في أسعار الوقود.

وتبعت بتروبراس تغيير السياسة بالإعلان عن تخفيضات كبيرة في الأسعار على الفور تبلغ نسبتها 12.6 في المائة للبنزين و12.7 في المائة للديزل و21.4 في المائة لغاز الطهي.

وقال لولا في مقطع فيديو نشر على قنواته على مواقع التواصل الاجتماعي بعد القرار «أنا سعيد وأعتقد أن الناس سيكونون كذلك». وأضاف أنه «أكثر من وعد انتخابي، أنه انتصار للشعب.. وهذه بداية فقط..

سنستثمر في الصناعة وفي استحداث فرص عمل».

وقال جان بول براتس رئيس مجلس إدارة بتروبراس وعضو مجلس الشيوخ الذي عينه لولا في هذا المنصب في يناير إن القرار سيجعل الشركة «أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة، سنظل مرجع السوق من دون التخلي عن الامتيازات التنافسية للشركة.

ورحبت الأسواق بالإعلان، إذ قال محللون إن المستثمرين كانوا يخشون إصلاحات جذرية أكبر في سياسة الربط بالأسعار الدولية التي كانت مطبقة منذ 2016.

ارتفعت أسهم بتروبراس الثلاثاء أكثر من 4 في المائة في بورصة ساو باولو قبل أن تستقر عند 2.2 في المائة عند الإغلاق. وقال محلل صناعة النفط يسرايل رودريجيز من شركة «جينيال إينفستيموس» إن «السوق كانت تتوقع شيئا أسوأ بكثير مثل تدخل مباشر».

وأكد براتس في مؤتمر صحافي أنه «لن يكون هناك تدخل» من قبل الحكومة في تحديد الأسعار، مشيرا إلى أن القدرة التنافسية للشركة وربحيتها مضمونتان.

عانى البرازيليون أخيرا من تبعات الحرب الأوكرانية التي دفعت أسعار النفط العالمية إلى أعلى مستوياتها منذ أعوام، ما أدى إلى تضخم كبير كان قضية مركزية في معركة لولا الانتخابية العام الماضي ضد رئيس اليمين المتطرف جايير بولسونارو.

السعودية نحو مركز عالمي لأشباه الموصلات

البلاد

تحظى الإستثمارات الرقمية باهتمام كبير من المملكة ، لتحقيق رؤيتها الطموحة في التحوّل لإقتصاد قائم على الإبتكار، من خلال التطلعات والأولويات الوطنية للبحث والتطوير والإبتكار، لجعلها مركزاً عالمياً لأشباه الموصلات ، مؤكداً عزمها على دفع الإبتكار في عدة قطاعات، ومن خلال مشاريع طموحة مثل نيوم التي تعد أول مدينة معرفية عالية الاتصال في العالم.

أكد ذلك وزير الإستثمار المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، في كلمته خلال افتتاح منتدى "مستقبل أشباه الموصلات"، والذي تنظمه هيئة تنمية البحث والتطوير والإبتكار، بالتعاون مع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بحضور البروفيسور شوجي ناكامورا الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء، ونخبة من الخبراء والباحثين المحليين والدوليين، مشيراً إلى إطلاق المملكة مناطق اقتصادية تركز على الحوسبة السحابية ، بما في ذلك مراكز البيانات وخدمات الحوسبة السحابية والبنية التحتية والذكاء الاصطناعي. من جانبه، أكد رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، المشرف على فريق تأسيس هيئة تنمية البحث والتطوير والإبتكار، الدكتور منير بن محمود الدسوقي، أن سلسلة التوريد المُستدامة لأشباه الموصلات تُعدّ ضرورية للمملكة لتحقيق أولوياتها الوطنية الأربع في مجال البحث والتطوير والابتكار، التي أعلنها سمو ولي العهد رئيس اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار – حفظه الله – وتختص بصحة الإنسان، واستدامة البيئة وتوفير الإحتياجات الأساسية، والريادة في الطاقة والصناعة، واقتصاديات المستقبل.

واستعرض الدكتور الدسوقي، إنجازات البرنامج السعودي لأشباه الموصلات، الذي اشترك مع 16 جامعة سعودية لتحديد حجم احتياجاتها والتحدّيات التي تواجهها، مبيناً أن البرنامج نجح في تصنيع 3 رقائق إلكترونية من ثلاث جامعات أعضاء باستخدام الغرف النقية في المملكة، ودرب أكثر من 120 مهندسًا وطالبًا سعوديًا على تقنيات تصنيع أشباه الموصلات، مشيرا إلى أن السوق العالمي لأشباه الموصلات تجاوز 600 مليار دولار في عام 2022م، متوقعاً نمواً سنوياً مركباً بنسبة 12 ٪ خلال السنوات الست القادمة.

بـدوره، اسـتعرض رئيـس جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية البروفيسـور تونـي تشـان ، جهود كاوسـت البحثية لدعم الصناعة الرقمية في المملكة، موضحًا أن المملكة تضع أولى خطواتها للقيادة العالمية في مجال الثورة الرقمية كقيادتها المؤثرة في مجال الطاقة الدولية عبر توطين أبحاث وصناعة أجهزة الإستشعار والرقائق الإلكترونية والخلايا الكهروضوئية وغيرها من مكونات أشباه الموصلات الدقيقة.

إنجازات ومستهدفات

1. اقتصاد قائم على الابتكار
2. اهتمام بالحوسبة السحابية
3. تصنيع رقائق إلكترونية

أرامكو: الأرباح الإضافية لا ترتبط بسعر النفط

المدينة

قال النائب التنفيذي للرئيس وكبير الإداريين الماليين في شركة أرامكو السعودية، زياد المرشد: إن الآلية الجديدة التي تم اعتمادها للتوزيعات النقدية الإضافية لا ترتبط بمستوى معين لأسعار النفط ولكن بالتدفقات النقدية الحرة، وأوضح المرشد في تصريح صحفي، أن هدف الآلية الجديدة هو مشاركة المزيد من الأرباح مع المساهمين، وبين أن أولوية الشركة لتخصيص التدفقات النقدية واضحة ولم تتغير منذ الطرح الأولي وهي المحافظة على الإنفاق الرأسمالي لاستدامة الأعمال، وتوزيع أرباح مستدامة ومتنامية والإنفاق الرأسمالي لنمو الأعمال، ثم تخفيض نسبة الدين أو توزيع أرباح إضافية أو الاثنين معاً، ونوه إلى أن الشركة خفضت مديونيتها بشكل كبير في السنتين الماضيتين وتركّز حالياً على التوزيعات الإضافية.

وقال: إن الزيادة في التوزيعات الإضافية تأتي على نوعين زيادة التوزيعات الأساسية (المستدامة والمتنامية) كما تم زيادتها خلال الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 4٪، من 70 مليار ًا إلى 73 مليار ريال وحافظت عليها خلال الربع الأول 2023، والنوع الثاني: التوزيعات الإضافية، وأضاف: إنه أصبح لدى الشركة إطار توزيعات متوازن، يتيح توزيعات الأرباح الأساسية وهي توزيعات مستدامة ومتنامية بشكل يوفر حماية للمستثمرين في السنوات ذات الأداء غير القوي وتتيح كذلك آلية لمشاركة الأرباح مع المساهمين خلال سنوات الأداء القوي من خلال توزيعات أرباح مرتبطة بذلك، وذكر أن الشركة أثبتت قدرتها على توزيع أرباح مستدامة حتى في أشد الأوقات الاقتصادية مثل الجائحة، كما أثبتت قدرتها على زيادة التوزيعات بنسبة 4 ٪ خلال الربع الرابع 2022 والحفاظ عليها خلال الربع الأول من عام 2023، ولتبسيط الآلية الجديدة أعطى المرشد مثالاً افتراضيً ا قائلاً: لنفترض أن التدفقات النقدية السنوية الحرة للشركة في عام ما بلغت 100 مليار دولار (كمثال مبسط)، فإنه يُخصم منها توزيعات الأرباح الأساسية كمبلغ 78 مليار دولار فرضاً، ليتبقى 22 مليار دولار يُخصم منها الاستثمارات الخارجية كمبلغ 2 مليار دولار مثلاً، ويتبقى 20 مليار دولار يُوزع منها نحو 50٪ إلى 70٪، أي حوالى 12 مليار دولار (60٪ المتوسط)، ليصبح إجمالي التوزيعات (الأساسية + الإضافية المرتبطة بالأداء) في تلك السنة 90 مليار دولار، وذكر أن جميع التوزيعات الأساسية أو الإضافية متروكة لمجلس الإدارة وهي مرتبطة بالمركز المالي للشركة وقدرتها على تمويل التزاماتها بما يشمل

خطط النمو الرأسمالي، وقال: إن الشركة تنوي الحفاظ على التوزيعات الحالية ما بعد عام 2024.

أرباح أرامكو

119.5 مليار ريال أرباح الربع الأول

417 مليار ريال إيرادات الربع الأول

انخفاض في أسعار النفط الخام

الأرباح الإضافية مرهونة بالتدفقات النقدية

الأرباح الإضافية لا ترتبط بسعر النفط

المحافظة على الإنفاق الرأسمالي لاستدامة الأعمال

توزيع أرباح مستدامة ومتنامية

بوتين: الوضع مستقر في سوق النفط

العربية

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اليوم الأربعاء إن الوضع في سوق النفط العالمية «مستقر تماما» بشكل عام.

وفي حديثه في اجتماع حكومي بثه التلفزيون، قال أيضا إن بلاده خفضت إنتاج النفط وإنه عند «المستوى المطلوب».

وأضاف: «لكن جميع قراراتنا بما في ذلك المتعلقة بالخفض الطوعي للإنتاج، مرتبطة تحديدا بالحاجة إلى الحفاظ على بيئة سعرية معينة في الأسواق العالمية، وبالحوار والتواصل مع شركائنا في أوبك+».

وقررت موسكو خفض إنتاجها من الخام 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام الجاري من أجل دعم سعر النفط، شريان الحياة للاقتصاد الروسي.

وأوقفت روسيا، ثاني أكبر مُصدر للنفط في العالم بعد السعودية، أو أرجأت نشر بعض بياناتها الرئيسية بشأن الطاقة بما في ذلك معلومات الإنتاج والتصدير.

نائب رئيس الوزراء: روسيا تخفض إنتاج النفط 500 ألف برميل يوميا في مايو

العربية

قال ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، اليوم الأربعاء، إن بلاده تحقق خفضها المقرر لإنتاج النفط 500 ألف برميل يوميا في مايو/أيار.

وأضاف للصحافيين خلال زيارة لطهران، أن سوق النفط العالمية «متوازنة».

وأوضح أن روسيا وإيران تواصلان بحث مشاركة شركات روسية في 6 حقول نفطية في إيران، بينما يدرس البلدان استخدام اليوان الصيني في تجارتهما الثنائية.

وزير النفط الإيراني: السوق على الطريق الصحيح بعد قرارات «أوبك+»

العربية

ذكرت وكالة تسنيم شبه الرسمية الإيرانية للأنباء، اليوم الأربعاء، أن وزير النفط الإيراني جواد أوجي قال إن سوق النفط على المسار الصحيح بعد قرارات اتخذها تحالف «أوبك+».

ونقلت الوكالة عن أوجي قوله على هامش مؤتمر إيراني روسي للتعاون الاقتصادي في طهران «إيران وروسيا لديهما ذات الآراء داخل أوبك+».

ووافق تكتل «أوبك+» على خفض الإنتاج في أواخر 2022 لدعم السوق مع تدهور التوقعات الاقتصادية مما أثر سلبا على الأسعار.

وفي خطوة مفاجئة في أوائل أبريل/نيسان، أعلنت السعودية ودول أخرى في «أوبك+» تخفيضات إضافية في الإنتاج تبلغ نحو 1.2 مليون برميل يوميا.

الصين تؤكد على شراكتها الاستراتيجية مع منظمة «أوبك»

سكاي نيوز

قال مدير إدارة الطاقة الوطنية الصينية، تشانغ جيان هوا، إن الصين ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) «شريكان استراتيجيان مهمان»، مؤكدا على دورهما المهم في دعم استقرار سوق النفط العالمية.

جاءت تصريحات تشان جيان هوا، ضمن فعاليات الاجتماع السادس رفيع المستوى لحوار الطاقة بين أوبك والصين، والذي عقد في العاصمة الصينية بكين، أمس الثلاثاء، بمشاركة الأمين العام لمنظمة أوبك، هيثم الغيص.

وقال مدير إدارة الطاقة الوطنية الصينية، إنه منذ إنشاء آلية الحوار بين الصين وأوبك في عام 2005، تم الحفاظ على التواصل بشأن السياسات عبر الحوار بينهما، وإن الطرفين حققا نتائج إيجابية في المساعدة المشتركة في الحفاظ على استقرار سوق النفط العالمية، وكذلك فيما يتعلق بتعزيز وتوسيع تجارة النفط بين الصين والدول الأعضاء في أوبك.

من جانبه قال الأمين العام لمنظمة أوبك، هيثم الغيص، إن «منظمة أوبك تولي أهمية كبيرة لشراكتها في الحوار مع الصين وهي عازمة على تعزيزها وتقويتها».

وأشار إلى أن «الطرفين أقاما إطارا عمليا ومتوازنا للتعاون وأقاما تبادلا مستمرا لوجهات النظر على جميع المستويات بشأن قضايا الطاقة ذات الاهتمام المشترك».

وفي نفس السياق، قال السفير لي سونغ، الممثل الدائم لجمهورية الصين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا، في كلمة افتتاحية عبر الفيديو، إنه «يعرب عن تقديره الكبير للتعاون المستقر والتواصل طويل الأمد بين أوبك والصين، مما يسهم بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة».

وأضاف أن المرحلة الجديدة من التنمية في الصين ستفتح الفرص لأوبك والدول الأعضاء فيها من حيث الوصول إلى الأسواق وانتقال الطاقة والازدهار المشترك.

كما تعهد السفير لي سونغ بأن تواصل البعثة الدائمة للصين في فيينا العمل كجسر حيوي في تسهيل التعاون بين الطرفين.

ومن المقرر عقد الاجتماع السابع رفيع المستوى لحوار الطاقة بين أوبك والصين في وقت مناسب في عام 2024، بحسب البيان.

النفط السعودي يؤمن أكثر من 42٪ من احتياجات اليابان

الطاقة

استحوذ النفط السعودي على النصيب الأكبر من قائمة أكبر مورّدي الخام إلى اليابان خلال مارس/آذار الماضي، وفق أحدث البيانات الحكومية.

وأشارت بيانات وكالة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لوزارة التجارة والصناعة والاقتصاد في اليابان إلى أن طوكيو استوردت 32.777 مليون برميل من السعودية خلال مارس/آذار الماضي.

وشكّل النفط السعودي نحو 42.2٪ من إجمالي واردات اليابان، في حين جاءت الإمارات في المرتبة الثانية، بحصّة 38.8٪ من إجمالي واردات النفط اليابانية.

واردات اليابان من النفط

صدّرت الإمارات إلى طوكيو نحو 29.797 مليون برميل من النفط الخام خلال مارس/آذار 2023، حسبما ذكرت وكالة الطاقة اليابانية.

واستحوذت الكويت على حصة بنسبة 8.4٪ من ورادات اليابان خلال مارس/آذار، بإجمالي صادرات بلغت 6.559 مليون برميل، تلتها قطر بنسبة بلغت 6.2٪، ما يعادل 4.845 مليون برميل.

وبلغت كمية النفط الخام التي استوردتها اليابان خلال شهر مارس/آذار 77.709 مليون برميل، شكّل النفط العربي منها نسبة 96.6٪، ما يعادل 75.031 مليون برميل.

الاقتصاد الياباني

انتعش الاقتصاد الياباني في المدة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، بعد ركود في الربعين الماضيين،

مدعومًا جزئيًا بتعافي الطلب على النفط والسيارات، حسبما ذكرت وكالة آرغوس ميديا.

ونما الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسميًا عند ٪1.6 في المدة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، وفقًا للبيانات الحكومية الصادرة اليوم الأربعاء 17 مايو/أيار.

تعافى الاقتصاد من ركوده في ربعين، إذ انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة ٪0.1 في الربع الأخير من 2022 (أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول)، وبنسبة ٪1 في الربع الثاني من 2022 (يوليو/تموز-سبتمبر/أيلول).

أسهم الطلب المتزايد في كل من القطاعين العام والخاص بنمو الناتج المحلي الإجمالي في المدة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، إذ نما الإنفاق الاستهلاكي النهائي، الذي يمثّل أكثر من ٪50 من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة ٪2.4 سنويًا من ٪0.8 في الربع السابق.

وعلى الرغم من ذلك، تراجعت صادرات السلع والخدمات بشكل حادّ، بنسبة ٪16 في المدة نفسها من المقارنة.

الطلب على النفط

دفعت الحكومة اليابانية إعانات للتخفيف من تأثير تضخّم أسعار الكهرباء والغاز بالتجزئة منذ يناير/كانون الثاني، علاوة على تلك الخاصة بالمنتجات النفطية المكررة مثل البنزين وزيت البنزين والكيروسين وزيت الوقود الثقيل ووقود الطائرات.

وبلغ متوسط استهلاك وقود الطائرات في اليابان 70288 برميلًا يوميًا في الربع الأول من 2023، بزيادة قدرها ٪6 عن الربع السابق، وفقًا لاتحاد النفط الياباني، ويشير هذا إلى زيادة الطلب على السفر في البلاد والإنفاق المرتبط به.

وشهد قطاع السيارات الياباني انتعاشًا تدريجيًا في إنتاج السيارات والطلب عليها، بعد تخفيف نقص قطع

وشهد قطاع السيارات الياباني انتعاشًا تدريجيًا في إنتاج السيارات والطلب عليها، بعد تخفيف نقص قطع غيار السيارات.

وارتفع إنتاج شركات السيارات الكبرى الـ8 في البلاد بنسبة ٪22 على أساس سنوي إلى 818 ألف وحدة في مارس/آذار، باستثناء المركبات التجارية.

أوابك تكشف أبرز مشروعات الهيدروجين العربية وقائمة الكبار

ياسر نصر

الطاقة

تشهد مشروعات الهيدروجين العربية تنافسًا قويًا بين غالبية الدول الساعية إلى الاستحواذ على حصة من سوق الطاقة المستقبلية.

ورصد تقرير لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» استمرار نشاط الدول العربية في سبيل تعزيز التعاون والشراكة الدولية في مجال الهيدروجين، عبر توقيع مذكرات تفاهم مع الأطراف الدولية الفاعلة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات أولية لتنفيذ مشروعات عملاقة.

وأشار التقرير -الذي حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه- إلى أن مشروعات الهيدروجين العربية منها ما يقوم على إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، في حين يقوم البعض الآخر على التوسع في إنتاج الهيدروجين الأزرق أو مشتقاته مثل الأمونيا الزرقاء، بالإضافة إلى تطبيقات الهيدروجين في مجال النقل البري والبحري والجوي، ومشروعات نقل الهيدروجين.

مشروعات الهيدروجين العربية في الربع الأول 2023

أظهر تقرير أوابك -الصادر اليوم الأربعاء 17 مايو/أيار، بعنوان «تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين خلال الربع الأول من 2023»، وأعدّه الخبير المهندس وائل حامد عبدالمعطي- أن الربع الأول شهد إعلان حزمة جديدة من المشروعات بإجمالي 4 مشروعات جديدة، لترتفع حصيلة مشروعات الهيدروجين إلى 77.

وتتصدّر مصر قائمة مشروعات الهيدروجين العربية بإجمالي 24 مشروعًا غالبيتها لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، تليها الإمارات بإجمالي 12 مشروعًا متنوعًا بين إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء والهيدروجين الأزرق وتطبيقات الهيدروجين في قطاع النقل.

جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة في سباق مشروعات الهيدروجين العربية، بإجمالي 11 مشروعًا غالبيتها لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء.

وارتفع عدد المشروعات المعلنة في السعودية إلى 10، وفي المغرب 7 مشروعات، والجزائر 4، وموريتانيا 3، ومشروعين في كل من العراق، وجيبوتي، ومشروع واحد في كل من قطر، والأردن.

وقال تقرير أوابك، إن عدد الدول العربية التي وضعت أهدافًا محددة بأطر زمنية لقدرات إنتاج الهيدروجين والحصة المستهدفة من السوق العالمية ارتفع إلى 6 دول، الأمر الذي يعكس حرصها على الوجود في السوق الواعدة مستقبلًا والظفر بحصة سوقية مهمة.

الهيدروجين الأخضر في الجزائر

انضمت الجزائر إلى قائمة الدول التي أعلنت الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين، حسب ما أوضحته وزارة الطاقة والمناجم في شهر مارس/آذار 2023.

وتخطط الجزائر من خلال الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين لإنتاج 40 تيراواط/ساعة بحلول عام 2040، أي ما يعادل مليون طن عند تحويله إلى الهيدروجين.

وبحسب اللجنة الوطنية لتطوير الهيدروجين، فإن الجزائر تسعى لإنتاج الكمية وتوجيهها نحو التصدير خاصة إلى الأسواق الأوروبية بسعر تنافسي، بهدف تغطية نحو 10٪ من الواردات المتوقعة للسوق الأوروبية والمقدرة بنحو 10 ملايين طن سنويًا، بحلول عام 2040.

ورصدت وزارة الطاقة والمناجم موازنة بين 25 و30 مليار دولار لاستغلال الهيدروجين الأخضر في الجزائر التي تملك عدة مقومات تمكنها من تقديم دور محوري في تصديره إلى الأسواق العالمية مستقبلًا.

كما أعلنت وزارة الطاقة في الأردن في شهر فبراير/شباط 2023، أنها تعمل حاليًا على إنجاز الإستراتيجية الوطنية لتطوير الهيدروجين الأخضر، وإنتاجه ضمن مسارات فنية وتشريعية وفق الاشتراطات الفنية والسلامة العامة.

سباق الهيدروجين عالميًا

أوضح تقرير أوابك -الذي رصد حالة مشروعات الهيدروجين في الوطن العربي- اهتمام عدة دول بمصدر الطاقة الواعد، إذ شرع البعض منها في إعداد وتطوير رؤى وخرائط طريق وإستراتيجيات تقوم على تحديد أفضل المسارات لتوفير إمدادات الهيدروجين عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد.

وعملت بعض الدول على دراسة فرص الاستثمار في مجال إنتاج الهيدروجين، بغرض التصدير إلى الأسواق المحتملة، وإبرام اتفاقيات وتفاهمات أولية معها، بما يضمن لها حصة في التجارة الدولية للهيدروجين مستقبلًا.

وأكد تقرير أوابك -الذي أعده المهندس وائل حامد عبدالمعطي- أنه حتى نهاية الربع الأول من عام 2023 بلغ عدد الدول التي أعلنت إستراتيجيتها الوطنية للهيدروجين نحو 25 دولة.

وباتت القائمة النهائية تشمل غالبية الدول الأوروبية مثل ألمانيا، وبلجيكا، وإسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وهولندا، كما تضم القائمة دولًا في منطقة آسيا والمحيط الهادي، منها أستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وفي أفريقيا مثل ناميبيا والجزائر، أما في منطقة الأميركتين فتضم القائمة كلًا من كندا، وتشيلي، وكولومبيا.

كما بلغ عدد الدول التي تعمل على الانتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين نحو 10 دول، من بينها عدة دول عربية مثل مصر التي كانت قد أعلنت الإطار العام لها في قمة المناخ كوب 27 التي انعقدت في شرم الشيخ خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وتونس التي تضع حاليًا خطة تطوير إستراتيجيتها الوطنية للهيدروجين الأخضر التي يتوقع الانتهاء منها بحلول عام 2024.

كما يوجد عدد من الدول التي أنهت أو تعمل على إعداد خريطة طريق للهيدروجين بإجمالي 12 دولة من بينها الإمارات، التي تعمل أيضًا على الانتهاء من الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين.

إستراتيجيات وطنية للهيدروجين

أشار تقرير أوابك إلى أن إجمالي عدد الدول التي بدأت تعمل على إعداد خطط وإستراتيجيات وطنية للهيدروجين وصل إلى 47 دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي أعلن الإستراتيجية الأوروبية للهيدروجين منتصف عام 2020.

ومؤخرًا، عملت عدة دول -مثل ألمانيا والمملكة المتحدة- على مراجعة الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين، للأخذ في الاعتبار التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية في مجال الاستثمار في الهيدروجين، مع تشديد الالتزامات المناخية.

كما أعلنت دول أخرى نيتها تعديل أهداف الهيدروجين في إستراتيجيتها الوطنية مثل اليابان التي أعلنت أنها ستراجع إستراتيجيتها الوطنية خلال مايو/أيار 2023، من أجل وضع هدف طموح يقضي بالوصول بإمدادات الهيدروجين المحلية إلى 3 ملايين طن سنويًا، (مقارنة بمليوني طن سنويًا في الخطة الحالية) ورفع السقف إلى 12 مليون طن سنويًا بحلول عام 2040.

شكراً